

# 38

درجة مؤشر الموازنة المفتوحة  
— من أصل 100  
— درجة

شامل 100-81

كبير 80-61

عادي 60-41

40-21 الحد الأدنى

غير كافي أو معدوم

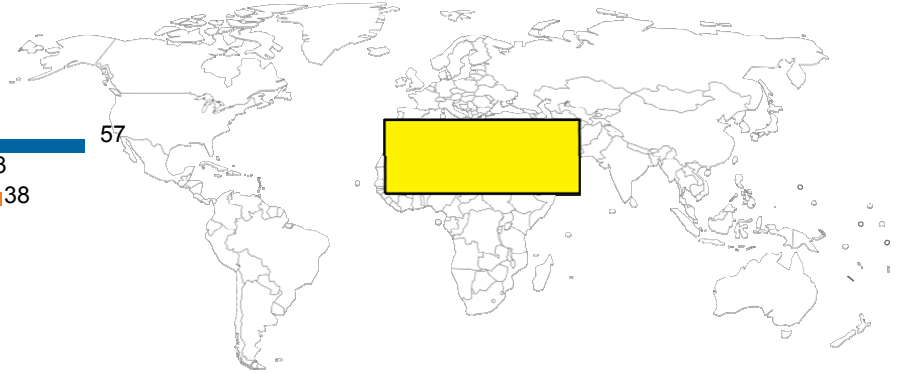
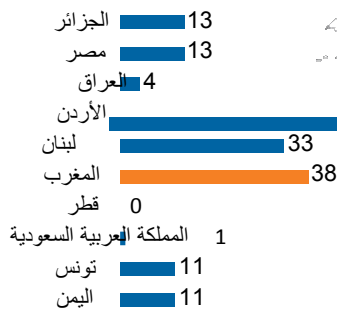
## المغرب

يوفر الحد الأدنى من المعلومات للجمهور في مستندات الوثيقة خلال العام.

Open  
Budget  
Survey 2012



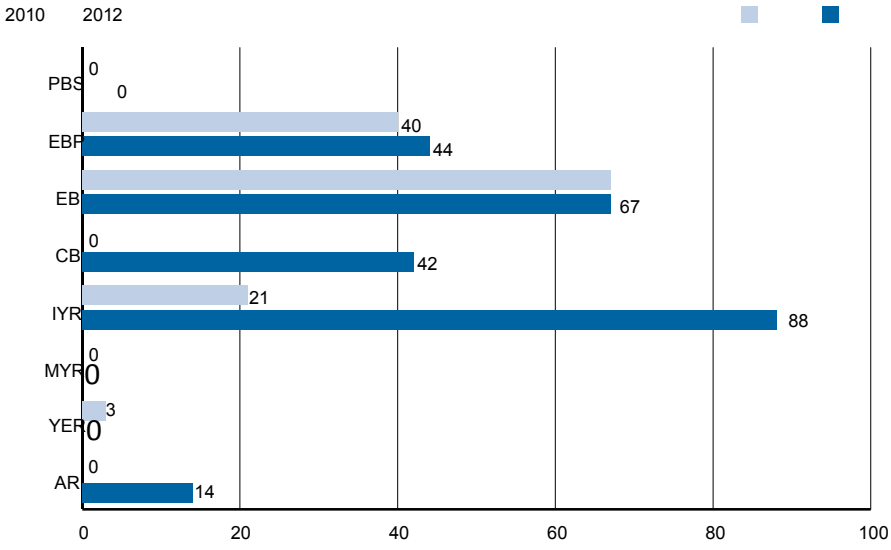
كيف تتشابه المغرب مع جيرانها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟



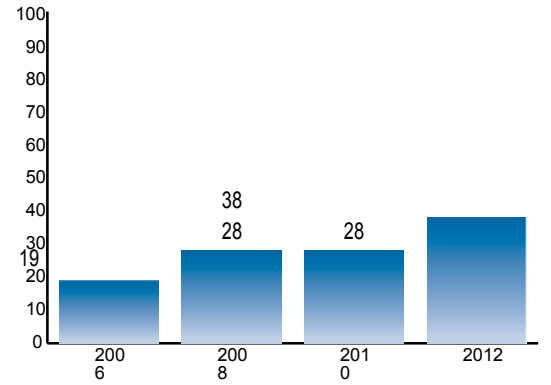
ما هي وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية ، وهل يمكن للجمهور الوصول إليها؟

حالة النشر	وصف الوثيقة	الوثيقة
لم يتم إخراجها	البيان التمهيدي للموازنة: يوفر المعلومات التي تربط سياسات وموازنات الحكومة ويوضح المعالم الواسعة التي تحدد مقترح الموازنة التي يتم عرضها على السلطة التشريعية.	البيان التمهيدي للموازنة (PBS)
تم نشرها	مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية: يوضح خطط الحكومة لزيادة الإيرادات من خلال الضرائب والموارد الأخرى وإنفاق هذه الأموال لدعم أولوياتها، وتحويل أهداف السياسة إلى أفعال.	مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP)
تم نشرها	الموازنة المقررة: الوسيلة القانونية التي تجيز للسلطة التنفيذية زيادة الإيرادات والقيام بالنفقات والاقتراض.	الموازنة المقررة (EB)
تم نشرها	موازنة المواطنين: عرض تقديمي غير فني لتمكين شريحة كبيرة من الجمهور من فهم خطط الحكومة لزيادة الإيرادات وإنفاق المال العام لتحقيق أهداف السياسة.	موازنة المواطنين (CB)
تم نشرها	التقارير الدورية: هي إجراءات دورية (شهرية أو فصلية) لاتجاهات العائدات والنفقات والديون الفعلية، بما يسمح بإجراء المقارنات مع أرقام وتعديلات الموازنة.	التقرير الدوري (IYR)
لم يتم إخراجها	المراجعة نصف السنوية: نظرة عامة لتأثيرات الموازنة في منتصف سنة الموازنة وهي تناقش أي تغييرات في الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على سياسات الموازنة المعتمدة.	المراجعة نصف السنوية (MYR)
تم إخراجها لأغراض داخلية فقط	تقرير نهاية العام: المعلومات التي تقارن التنفيذ الفعلي للموازنة مع الموازنة المقررة.	تقرير نهاية السنة (YER)
تم نشرها	تقرير المراجعة: تقييم مستقل لحسابات الحكومة بواسطة جهاز الرقابة الأعلى داخل الدولة. وعادة ما يقيم ما إذا كانت السلطة التنفيذية قد زادت من العائدات والأموال التي تم إنفاقها بما يتماشى مع الموازنة المعتمدة أو لا، وما إذا كانت حسابات الحكومة للإيرادات والنفقات التي قامت بها دقيقة وتعطي صورة موثوقة للوضع المالي أو لا.	تقرير المراجعة (AR)

من صفر إلى 100: هل قامت المغرب بزيادة كم المعلومات المتاحة في تقارير الموازنة الرئيسية الثمانية؟



درجات مبادرة البيانات المفتوحة على مدار أربع مسوحات



## مؤشر الموازنة المفتوحة

يقيم مسح الموازنة المفتوحة ما إذا كانت الحكومة المركزية في جميع البلدان التي شملها المسح قد أتاحت للجمهور وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية، وما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة وزمنية ومفيدة أو لا. ويستخدم المسح معايير مقبولة دوليًا في عملية تقييم الشفافية في كل بلد من البلدان والتي قام بوضعها منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI).

يتم استخدام الدرجات على 95 سؤال من أسئلة مسح الموازنة المفتوحة البالغة 125 سؤال لحساب الدرجات والتصنيفات الموضوعية للشفافية النسبية لكل بلد من البلدان التي شملها المسح. وتشكل هذه الدرجات المركبة مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

تبلغ درجة المغرب 38 من أصل 100 درجة، وهي أقل قليلاً من الدرجة المتوسطة التي تبلغ 43 لجميع البلدان المائة التي شملها المسح وأقل من درجة جارتها الأردن، ولكنها تزيد عن درجات كل من ناميبيا وجنوب إفريقيا. وتشير نتيجة المغرب إلى أن الحكومة توفر للعامة الحد الأدنى من المعلومات الخاصة بالموازنة العامة للحكومة والأنشطة المالية خلال سنة الموازنة.

وهذا يمثل تحديًا للمواطنين لمحاسبة الحكومة عن كيفية إدارتها للمال العام.

يتألف مؤشر الموازنة المفتوحة من درجات ثانوية لكل وثيقة من وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية والتي تم تقييمها في المسح. وتمثل هذه الدرجات الثانوية متوسط الدرجات التي تم الحصول عليها عند الإجابة على عدد من الأسئلة في المسح الذي يقوم بقياس التوافر العام وكم المعلومات الواردة في الوثائق. ويمكن مقارنة الدرجات الثانوية في كافة البلدان التي شملها البحث.

## التوصيات

ارتفعت درجة مؤشر الموازنة المفتوحة للمغرب بشكل كبير خلال الدورة الأخيرة لمسح الموازنة المفتوحة. ورغم أن حققت درجة 38 من أصل 100 درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012، إلا أن حكومة المغرب لديها من القدرة ما يؤهلها لتحقيق زيادة كبيرة في شفافية الموازنة من خلال تقديم عدد من الإجراءات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، ويمكن تحقيق بعض هذه الإجراءات بدون أي تكلفة تقريبًا على الحكومة.

وتتصح شراكة الموازنة الدولية للمغرب بإتباع الخطوات التالية لتحسين شفافية الموازنة.

■ نشر تقرير نهاية العام، وهو التقرير الذي يتم إعداده حاليًا للاستخدام الداخلي فقط (يمكن الحصول على الإرشادات المفصلة عن محتويات هذه الوثيقة في هذا الدليل: <http://bit.ly/QGzHv8>). كما يمكن الوصول إليها من موقع شراكة الموازنة الدولية: <http://bit.ly/P8NPOV>

■ إخراج ونشر البيان التمهيدي للموازنة والمراجعة نصف السنوية. يمكن الحصول على الإرشادات المفصلة عن محتويات هذه الوثيقة في هذا الدليل: <http://bit.ly/QGzHv8> وفقًا لمسح الموازنة المفتوحة لعام 2012، فإن دولة قامت بنشر البيان التمهيدي للموازنة، بما في ذلك دولة الأردن المجاورة، وقامت 29 دولة بنشر المراجعة نصف السنوية، ولكن ليست هناك أي دولة في المنطقة تقوم في الوقت الحالي بنشر الوثيقة. يمكن الوصول إلى الروابط الخاصة بوثائق الموازنة والتي نشرتها هذه البلدان من الموقع الإلكتروني لشراكة الموازنة الدولية على الرابط التالي <http://bit.ly/P8NPOV>.

■ زيادة شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتحديدًا من خلال التركيز على توفير معلومات عن المجالات التالية:

● تصنيفات النفقات لسنة الموازنة، والسنوات السابقة والسنوات التالية لسنة الموازنة (انظر الأسئلة 4-6، و18-19، و24 من استبيان الموازنة المفتوحة)

● الإيرادات المتوقعة لسنتين على الأقل بعد سنة الموازنة (انظر الأسئلة 9-10 من استبيان الموازنة المفتوحة)

● إجمالي الدين الحكومي القائم لسنة الموازنة، ومعلومات دين السنة السابقة وتكوين الدين، مثل معدلات الفائدة على الدين، واستحقاق الدين، فئة عملة الدين، أو ما إذا كان الدين داخلي أو خارجي (انظر الأسئلة 11، و13، و33 من استبيان الموازنة المفتوحة)

● الأمور التي تتجاوز الميزانية الرئيسية، مثل الأموال التي من خارج الموازنة والتحويلات الحكومية والتحويلات إلى المؤسسات العامة والأنشطة

شبه المالية والأصول المالية وغير المالية ومتأخرات الإنفاق، والديون الطارئة والمستقبلية ومساعدة الجهات المانحة والإنفاق الضريبي والنسبة المئوية المخصصة للبنود السرية من الموازنة (انظر الأسئلة 35-45 و47 من استبيان الموازنة المفتوحة)

- ربط الموازنة بالأهداف السياسية المعلنة والبيانات غير المالية وبيانات الأداء لبرامج الإنفاق (انظر الأسئلة 16 و49-54 من استبيان الموازنة المفتوحة). وفقًا لمسح الموازنة المفتوحة لعام 2012، فإن 72 دولة قامت بنشر تقرير نهاية العام، منها مصر والعراق والأردن ولبنان وتونس واليمن. يمكن الوصول إلى الروابط الخاصة بوثائق الموازنة والتي نشرتها هذه البلدان من الموقع الإلكتروني لشراكة الموازنة الدولية على الرابط التالي <http://bit.ly/P8NPOV>.
- زيادة شمولية التقارير الدورية من خلال إدراج المزيد من المعلومات التفصيلية على تركيب الدين الذي يتم تكبده شهرياً (انظر السؤال 71 من استبيان الموازنة المفتوحة).
- تحسين نوعية تقرير المراجعة بنشر نتائج المراجعة بعد 12 شهراً من السنة المالية وبإضافة ملخص تنفيذي إلى التقرير. وينبغي على جهاز الرقابة الأعلى إجراء المراجعة على الأموال التي من خارج الموازنة، ونشر التقارير التي تدرج الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية لمعالجة توصيات المراجعة، وتقديم تقارير المراجعة التفصيلية إلى السلطة التشريعية على قطاع الأمن والبرامج السرية (انظر الأسئلة 87-89 و91 و95-96 من استبيان الموازنة المفتوحة).
- تحسين نوعية موازنة المواطنين بالأخذ في الاعتبار أولويات الجمهور على معلومات الموازنة عند صياغة الوثيقة ونشر موازنات المواطنين في كافة مراحل عملية الموازنة. يمكن الحصول على الإرشادات المفصلة عن محتويات موازنة المواطنين في هذا الدليل: <http://bit.ly/QGzFmJ> (انظر الأسئلة 111-112 من استبيان الموازنة المفتوحة).

### قوة السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في مراقبة الموازنة

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى فعالية الرقابة التي تفرضها السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا. وتلعب هذه الأجهزة دوراً هاماً – غالباً يكون منصوص عليه في الدساتير – في التخطيط والإشراف على تنفيذ الموازنات الوطنية.

ويقوم مسح الموازنة المفتوحة ما إذا كانت السلطات التشريعية توفر رقابة فعالة على الموازنة من خلال قياس الأداء على 11 مؤشر، تشمل: المشاورات مع السلطة التنفيذية قبل أن تحيل إلى السلطة التشريعية مسودة الموازنة والقدرة البحثية والمناقشة الرسمية بشأن سياسة الموازنة الكلية والوقت المتاح لمناقشة واعتماد الموازنة والسلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة والموافقة على التعديلات في موازنة الإنفاق والإيرادات الزائدة التي تم جمعها وسلطات الموازنة التكميلية وسلطة الموافقة على استخدام أموال الطوارئ والتدقيق في تقارير المراجعة.

ويقوم مسح الموازنة المفتوحة ما إذا كانت أجهزة الرقابة العليا مخولة لفرض رقابة فعالة على الموازنة من خلال استخدام المؤشرات الأربع التالية: سلطة خلع رئيس جهاز الرقابة الأعلى، السلطة القانونية لمراجعة الأموال العامة، والمصادر المالية المتاحة ومدى توافر المراجعين المهرة.

### التوصيات

تتصح شراكة الموازنة الدولية المغرب بإتباع الإجراءات التالية لتحسين الرقابة على الموازنة

- ينبغي أن يكون للسلطة التشريعية مكتب بحثي متخصص في الموازنة لمساعدتها في تحليل الموازنة، وينبغي عليها أن تناقش سياسة الموازنة بشكل رسمي كلياً قبل إحالة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وينبغي أن يكون لها سلطة غير محدودة لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وينبغي على السلطة التنفيذية استشارة مجموعة من المشرعين كجزء من عملية تحديد أولويات الموازنة، ولابد لها من الحصول على موافقة من السلطة التشريعية على الموازنات التكميلية قبل استخدام الأموال الطارئة وقبل إنفاق هذه الأموال، وينبغي على السلطة التشريعية تدقيق جميع تقارير المراجعة

التي تقدم بها جهاز المراقبة الأعلى (انظر الأسئلة 59، و97-98، و100، و105-107 من استبيان الموازنة المفتوحة).

■ تمكين جهاز الرقابة الأعلى باتخاذ الإجراءات التالية:

طلب الموافقة النهائية من السلطة التشريعية أو القضائية لخلع رئيس جهاز الرقابة الأعلى، وتحديد تمويل رئيس جهاز الرقابة الأعلى بما يتوافق مع المصادر التي يطلبها رئيس جهاز الرقابة الأعلى لإكمال تفويضه وأن تكون لديه موظفين مهرة معينين للقيام بمراجعات الوكالات الحكومية على المركزية التي تتعامل مع القطاع الأمني (انظر الأسئلة 90 و 93-94 من استبيان الموازنة المفتوحة).

### المغرب هي ممثل ضعيف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الرقابة على الموازنة والمشاركة فيها

البلد	قوة السلطة التشريعية	قوة جهاز الرقابة	أشراك الجمهور
الجزائر	ضعيف	معتدل	ضعيف
مصر	معتدل	معتدل	ضعيف
العراق	معتدل	قوي	ضعيف
الأردن	معتدل	ضعيف	ضعيف
لبنان	معتدل	معتدل	ضعيف
المغرب	ضعيف	ضعيف	ضعيف
المملكة العربية السعودية	ضعيف	معتدل	ضعيف
اليمن	ضعيف	قوي	ضعيف
قطر	ضعيف	ضعيف	ضعيف
تونس	ضعيف	ضعيف	ضعيف

قوي: متوسط درجة أعلى من 66 من أصل 100 درجة، معتدل: متوسط درجة ما بين 34 و 66، ضعيف: متوسط درجة أقل من 34 درجة

## الفرص المتاحة لمشاركة العامة

أثبتت تجربة بحث وتأبيد المجتمع المدني على مدار الخمس عشرة عاماً الماضية أن الشفافية في حد ذاتها غير كافية لتحسين الإدارة. ويمكن للشفافية مع فرص مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة أن تزيد من النتائج الإيجابية المرتبطة بالموازنة المفتوحة. ومن ثم، فإن مسح الموازنة المفتوحة يقيم الفرص المتاحة أمام الجمهور للمشاركة في عملية اتخاذ القرار في الموازنة الوطنية. ويمكن توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى.

### التوصيات

تنصح شراكة الموازنة الدولية المغرب بتوسيع مشاركة الجمهور أثناء إعداد الموازنة بعد الأخذ في الاعتبار مؤشرات مسح الموازنة المفتوحة في الدول ذات الأداء الضعيف (انظر الجدول التالي والأسئلة رقم 114-124 في استبيان الموازنة المفتوحة).

### المغرب لديه مجال واسع لتحسين مشاركة العامة

النتيجة	المطلب
	ما يترتب على العملية قبل الاستشارة
غير موجود	مطلب رسمي لمشاركة الجمهور (سؤال 114)
غير موجود	نشر الأغراض لمشاركة الجمهور (سؤال 115)
غير موجود	إبلاغ جهاز الرقابة الأعلى بنتائج المراجعة قبل نشر تقارير المراجعة (سؤال 124)
	عملية الاستشارة
غير موجود	S الآليات التي وضعتها السلطة التنفيذية للمشاركة خلال عملية التخطيط للموازنة (سؤال 116)
موجود ولكنه ضعيف	جلسات استماع علنية في المجلس التشريعي عن إطار عمل الاقتصاد الكلي للموازنة (سؤال 119)
موجود ولكنه ضعيف	جلسات استماع علنية في المجلس التشريعي عن موازنات الوكالة الفردية (سؤال 120)
غير موجود	الفرص المتاحة في المجلس التشريعي لشهادات الجمهور خلال جلسات الاستماع للموازنة (سؤال 121)
غير موجود	الآليات التي وضعتها السلطة التنفيذية للمشاركة خلال المشاركة في تنفيذ الموازنة (سؤال 117)
غير موجود	الآليات التي وضعتها جهاز الرقابة الأعلى للمشاركة في جدول أعمال المراجعة (سؤال 123)
	ما يترتب على العملية بعد الاستشارة
غير موجود	تعليق السلطة التنفيذية على تنفيذ مدخلات مقدمة من الجمهور (سؤال 118)
غير موجود	نشر تقارير بواسطة المجلس التشريعي عن جلسات الاستماع إلى الموازنة (سؤال 122)
غير موجود	تعليق جهاز الرقابة الأعلى على استخدام المدخلات المقدمة من الجمهور (سؤال 125)

### وصف المسح والمنهجية والموثوقية ومعلومات الاتصال بالباحث

مسح الموازنة المفتوحة هو وسيلة للبحث تقوم على الحقائق وتستخدم الظواهر القابلة للملاحظة بسهولة في تقييم ما يحدث على أرض الواقع. وعادة ما يتم دعم نتائج البحث من خلال الاقتباسات والتعليقات، بما في ذلك الإشارة إلى وثيقة الموازنة أو القانون أو الوثائق العامة الأخرى أو تصريح عام من مسؤول حكومي أو تعليقات من مقابلة مباشرة مع مسؤول حكومي أو أي حزب معترف به. يتم تجميع المسح من خلال استبيان تعدد كل مقاطعة من المقاطعات بواسطة خبراء موازنة مستقلين وغير منتسبين لأي حكومة وطنية. وبعد ذلك يتم مراجعة الاستبيان الخاص بكل مقاطعة من المقاطعات بشكل مستقل بواسطة اثنين من الخبراء المجهولين لا تربطهم أي صلة بالحكومة. وعلاوة على ذلك تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح. استغرقت العملية الكلية للبحث لعام 2012 أكثر من 18 شهراً في الفترة ما بين يوليو 2011 حتى ديسمبر 2012 واشترك فيها قرابة 400 خبير.

يوفر مسح الموازنة المفتوحة مصدر موثوق للبيانات بشأن ممارسات الحكومة بشأن شفافية الموازنة الوطنية وممارسي عملية التنمية ووسائل الإعلام والمواطنين. من المستخدمين الحاليين لنتائج المسح شراكة الحكومة المفتوحة والمبادرة الإفريقية التعاونية لإصلاح الموازنة والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا والبنك الدولي في مؤشرات الإدارة العالمية وعدد من وكالات المساعدة الثنائية والهيئات الدولية والإقليمية متعدد الأطراف. وقد عزز نشر مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012 من المكانة البارزة للمسح كمستودع عالمي للبيانات عن شفافية الموازنة والمساءلة والمشاركة.

قام بالإشراف على البحث الخاص بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذا البلد العزيز عبد السلام، 81 شارع بوليفارد دي لا ريزيستنس الدار البيضاء المغرب، [ibi@menara.ma](mailto:ibi@menara.ma). وقد أعطت الحكومة المغربية تعليقاتها على نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة للدولة.